النمو السكاني وأثره علي الادخار في دول حوض النيل
دراسة في جغرافية السكان والتنمية

أ.م.د/ أحمد فؤاد إبراهيم المغازي [١]

مُلخص:

يعد النمو السكاني المرتفع بدول حوض النيل من التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية بهذه الدول، وتأتى أهمية الدراسة في أنها تساعد على معرفة طبيعة العلاقة بين النمو السكاني ومستوى الادخار بدول حوض النيل، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل واقع النمو السكاني في دول حوض النيل، وعرض لمستويات الادخار بدول حوض النيل، إضافة إلي دراسة أثر تباين معدل النمو السكاني على الادخار بدول حوض النيل.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمدخل الموضوعي، والمدخل التاريخي، والمدخل الإقليمي، والأسلوب الكارتوجرافي، والأسلوب الإحصائي، إضافة إلى الاستعانة بمصادر إحصائية عديدة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي قوى بين معدل النمو السنوي للسكان وبين نسبة الادخار بدول حوض النيل، وجاءت أهم توصيات الدراسة؛ لتؤكد ضرورة السيطرة على معدل النمو السنوي للسكان بمعظم دول الحوض، ونشر ثقافة الادخار وخاصة بمصر، وتنمية ودعم القطاع الخاص وخاصة بالسودان، مع ضرورة السيطرة على العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الادخار في دول حوض النيل وخاصة دول بروندي، وجنوب السودان، ومصر.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني – الادخار – التنمية.

---

(١) أستاذ جغرافيا السكان المساعد – قسم الدراسات الجغرافية – معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل – جامعة الفيوم.

Abstract:

Population Growth and its Effect on savings in the Nile Basin countries: A study in population geography and development

The high population growth in the Nile Basin countries is one of the great challenges facing development in these countries, and the importance of the study is that it helps in knowing the impact of population growth on savings in the Nile Basin countries.

The study aims to analyze population growth in the Nile Basin countries, determine the levels of savings, and study the impact of the variation in population growth rate on savings in the Nile Basin countries.

The study followed the descriptive method, the topical approach, the historical approach, and regional approach, the statistical method, and cartography method, in addition to the use of many statistical sources for the study.

The study found a strong inverse correlation between the population growth rate and the savings rate in the Nile Basin countries. The most important recommendations of the study is the need to reduce the annual growth rate of the population in most of the basin countries, and to spread the culture of savings especially in Egypt, and supporting the private sector especially in Sudan, And the necessity of confronting the factors that directly affect savings in the Nile Basin countries, especially in Burundi, South Sudan and Egypt.

Keywords: Population growth - Savings - Development .

مقدمة

يعد النمو السكاني المتزايد من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول والمجتمعات، وخاصة النامية منها؛ لما له من تأثير واضح على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحماية الرفاهية للسكان، حيث تتحول الزيادة السكانية إلي عبء حقيقي على التنمية، عندما تتسم العلاقة بعدم التوازن بين عدد السكان من ناحية والموارد والثروة والدخل القومي من ناحية أخرى، ما ينتج عنها انعكاسات سلبية على التنمية المستدامة بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص من خلال تأثيرها على محدداتها في الادخار، والاستثمار، والاستهلاك، وسوق العمل، وتوزيع الدخل، وتكوين رأس المال **(قندوز، ف. ا.، ٢٠١٩، ص ٤٨٠)**.

وتشير نظرية الاقتصاد إلى أن المدخرات هي إحدى العوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، وأن مدخرات الأسرة تسهم بجزء كبير من المدخرات الوطنية، وهى عامل رئيس في النمو الاقتصادي طويل الأجل **(Frączek, B. ,2011, P. 1)**، ويعتبر الادخار في البلدان النامية من العوامل المهمة لرفاهية الأسرة، وتخفيف التغيرات غير المتوقعة في دخلها، وتوفير حماية ضد حالات الطوارىء المستقبلية، والحفاظ على مستوى حياة مستقر نسبيًا للمعيشة **(Abebe, A. ., 2017, p. 40)**

وينقسم الادخار العائلي إلى قسمين رئيسيين: مدخرات عائلية إجبارية، وتتمثل في مدخرات الأفراد لدى التأمينات الاجتماعية ومصلحة المعاشات والتقاعد، أما المدخرات الاختيارية فتتمثل في التغير في أرصدة الودائع الجارية بالبنوك، وصناديق التوفير، وشركات التأمين، وحصيلة بيع الأصول المالية **(بربري محمد أمين، ٢٠١٤، ص ٢٠٥)**.

ويتسم معدل النمو السنوي للسكان في دول حوض النيل بالارتفاع الملحوظ مقارنة بمتوسط المعدل بأفريقيا والعالم، حيث يتحكم في هذا المعدل المرتفع بدول حوض النيل عديد من العوامل منها ما هو اقتصادي وسياسي مثل: الفقر، والبطالة، والحروب الأهلية، وارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة، وانخفاض معدلات الوفيات، ومنهاماهواجتماعي وثقافي مثل: الأمية، وانخفاض فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والدين، والثقافة والتقاليد.

وفى دول حوض النيل يتسم مستوى الإنتاجية بالتواضع بسبب نقص رؤوس الأموال التي ترجع في أحد أسبابها إلي قلة الادخار الذي لا يرجع فقط إلي المستوى المنخفض للدخل الفعلي، ولكن أيضًا إلي الحافز القوي للاستهلاك، الذي يعود إلي عامل التظاهر الاجتماعي، الذي أدي

بدول الحوض – علي الرغم من الزيادة النسبية في مستويات الدخل الفعلي لأفرادها – إلي صعوبة ادخار شيء من دخلها المتزايد **(محمود، ص. ف. م.، ١٩٧٧، ص ٤٩)**.

ويُعرف الادخار وفق ما تم الاتفاق عليه من طرف المدارس الاقتصادية بأنه:" الامتناع عن جزء من الدخل المتاح وتوجيهه نحو الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات، التي تأخذ بدورها طريقها للإنتاج"، وأنه عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم به الدولة، وهو بذلك يصبح ضرورة حتمية لتكوين رأس المال الذي يستخدم في عملية الإنتاج، وبمعنى آخر يصبح الادخار ضرورة للتمويل.

كما يُعرف بأنه الجزء المتبقي من الدخل الذي لم يُستهلك، ويتوقف على عاملين أساسيين هما الدخل الشخصي والميل للاستهلاك، أي أن الدخل = الاستهلاك (C) + الادخار (S)، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الادخار إجرائيًا هو الاحتفاظ بجزء من المال، أي توفير جزء من دخل الأسرة أو الفرد، وصرفه في الوقت الذي يحتاج إليه الإنسان، واستثمار المال من أجل تحقيق التنمية، وموازنة استهلاكية يتم ادخارها للمستقبل **(اللقماني، أمل ردة، ٢٠٢١، ص. ٢٨٨)**.

ويؤدي الادخار دورًا مهمًا وفعالاً في تمويل الاستثمارات؛ فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة، وتقع مسئوليته علي الأسرة والدولة، وتكمن أهميته الاقتصادية في تمويل المشروعات التنموية، وتحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني، والحد من ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم، وخلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة، وتحسين مستوى الخدمات، والحد من الاستهلاك الترفي والبذخي، وتوفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية **(المتيم، محمود أحمد & المخزنجي، أماني صلاح محمود، ٢٠٢٠، ص ١٥٩)**.

وتختلف المدخرات خلال حياتنا في نمط مقلوب على شكل حرفU ، حيث ترتفع معدلات الاستهلاك لدى فئة المعالين من صغار وكبار السن، بينما تنخفض معدلات الاستهلاك لدى السكان في الفئة العمرية الوسطى؛ نتيجة لميل أفراد هذه الفئة لزيادة معدلات الادخار؛ رغبةً منهم في الحفاظ على نوعية حياة مستقرة نسبيًا مع مرور الوقت **(Salmeron, A. M., 2018, P. 35)**؛ لذلك فإن انخفاض معدل النمو السكاني وانخفاض نسبة الإعالة يؤديان بالضرورة إلي ارتفاع مستوى الادخار.

أسباب اختيار الموضوع:

كان لغياب الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو السكاني والادخار من وجهة نظر جغرافية السكان بدول حوض النيل، الدافع والمحرك الرئيس لدراسة هذه العلاقة عن قرب.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس: هل يوجد تأثير للنمو السكاني علي نسبة الادخار في دول حوض النيل، ومنة تتفرع الاسئلة التالية:

- ما معدلات النمو السكاني في دول حوض النيل؟
- ما مستويات الادخار في دول حوض النيل؟
- هل هناك تأثير لمعدلات النمو السكاني علي نسبة الادخار بدول حوض النيل؟

أهمية الدراسة:

١- يعد النمو السكاني أحد أهم القضايا التي تؤثر على التنمية سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية.

٢- تساعد في معرفة طبيعة العلاقة فيما بين النمو السكاني ومستوى الادخار بدول حوض النيل.

أهداف الدراسة:

١- تحليل واقع النمو السكاني في دول حوض النيل.

٢- عرض لمستويات الادخار بدول حوض النيل.

٣- دراسة أثر تباين معدل النمو السكاني على الادخار بدول حوض النيل.

فرضية الدراسة: معدل نمو السكان المرتفع يؤثر سلبًا على مستوى الادخار في دول حوض النيل.

مناهج وأساليب الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي Descriptive Method، والمدخل الموضوعي Topical Approach، والمدخل التاريخي Historical Approach، والمدخل الإقليمي Regional Approach، بالإضافة إلى الأسلوب الكارتوجرافي المتمثل في برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS، في إنتاج الخرائط، والأسلوب الإحصائي من خلال استخدام برنامج الإكسيل Excel، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

الدراسات السابقة:

دراسة (Gatsi, J. G., & Appiah, M. O., 2020) عن النمو السكاني ونمو الدخل والمدخرات في غانا، التي بحثت في التفاعلات بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني والادخار الإجمالي واستهلاك الطاقة خلال الفترة ١٩٨٧–٢٠١٧، وأظهرت النتائج أن المدخرات والنمو السكاني يمثلان ضغط على النمو الاقتصادي، وأن استهلاك الطاقة له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي ولكن على المدى الطويل، وله تأثير إيجابي على الاقتصاد الغاني، وبالتالي فإن التأثير السلبي للمدخرات على النمو الاقتصادي هو انعكاس خطير لغياب أسواق مالية قوية وناضجة وفعالة لتوجيه الأموال الفائضة بكفاءة إلى قطاعات الاقتصاد الأكثر إنتاجية، علاوة على ذلك فإن النمو السكاني له تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي على الادخار، يمكن لواضعي السياسات الاستثمار في تنمية رأس المال البشري لتحسين الإنتاجية.

وتناولت دراسة (مصطفي، ا.م.ع.، ٢٠٢٠) الزيادة السكانية باعتبارها إحدي المشكلات المؤرقة والأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد المصري، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود تأثير موجب لتغيرات معدل النمو السكاني على معدل البطالة، وكذلك أثر معدل النمو السكاني في انخفاض إجمالي الادخار في مصر، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تنويع الحكومة من مصادر دخلها وتنويع مصادر الناتج المحلى الإجمالي، وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ضرورة اعتبار الإنفاق في المجال السكاني جزءا أساسيًا من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها وزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والثقافة.

وأكدت دراسة (محمد، ترقو& حاج قويدر، قورين،٢٠١٨) التي تناولت مؤشرات النمو السكاني على النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري خلال الفترة ١٩٦٢ – ٢٠١٣ التأثير العكسي لمعدل النمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعرضت دراسة (Abebe, A., 2017) للعوامل المؤثرة على ادخار الأسرة الريفية في Wolayita Zone Ofa Woreda، وهي منطقة في إقليم الشعوب الجنوبية بدولة أثيوبيا ، حيث ذكرت الدراسة أن الادخار في المناطق الريفية في أثيوبيا منخفض للغاية ولا يُعرف عنه إلا القليل حول أنماطه والعوامل المؤثرة عليه؛ لذلك حاولت الدراسة تقييم سلوك الادخار لدى أسر الريف في منطقة الدراسة باستخدام بيانات المسح التي تم جمعها من ٣٠ عينة رب أسرة، وتم جمع البيانات الأولية من الأسر الريفية باستخدام المقابلة والاستبيان من المزارعين، وأظهرت

الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مستوى دخل الأسرة وملكية الأسرة، وحجم أرضها، ومستوى ادخار الأسرة الريفية.

وأوصت الدراسة بضرورة الحد من عادة شرب الكحول؛ لزيادة مستوى ادخار الأسر الريفية وثروتها، كذلك يجب على الحكومة تثقيف الأسر عن كيفية ادخار نسبة من دخلهم لاحتياجاتهم المستقبلية.

وتناولت دراسة (Frączek, B., 2011) عن العوامل المؤثرة على مستوى مدخرات الأسرة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية العلاقة بين مدخرات الأسرة ومحدداتها الرئيسية، وكذلك العلاقة بين المدخرات والنمو الاقتصادي، تشير الورقة البحثية إلى أن تأثير العامل الفردي على المدخرات.

وأظهرت الدراسة نتائج غير حاسمة حول العلاقات بين العوامل المختلفة ومستوى الادخار، وكذلك المدخرات والنمو الاقتصادي، وهذا هو السبب الرئيسي في صعوبة إيجاد طريقة لتحسين مستوى مدخرات الأسرة كمحدد للتنمية الاقتصادية.

وقد تناولت دراسة (Kelley, A. C., 1988) الضغوط السكانية والادخار والاستثمار في العالم الثالث، وهدفت إلى تحليل سلوك الأسرة باستخدام مجموعات البيانات الدقيقة لبلدان العالم الثالث، ودراسة استجابات الحكومة للضغوط السكانية، وتطوير نماذج الاقتصاد الكلي؛ وذلك لوضع إطار للعلاقات الاقتصادية والديموغرافية بين السكان والادخار والاستثمار والنمو، وأكدت الدراسة التأثير السلبي للنمو السكاني على المدخرات والاستثمار، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

وباستعراض الدراسات السابقة نجد انها لم تتعرض لدراسة العلاقة بين النمو السكاني والادخار من وجهة نظر جغرافية السكان بدول حوض النيل، وهو ما شكل دافعاً قوياً لدراسة الموضوع.

تنظيم الدراسة:

أولاً: سكان دول حوض النيل.

ثانياً: مستويات الادخار في دول حوض النيل.

ثالثاً: العلاقة بين النمو السكاني والادخار في دول حوض النيل.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: سكان دول حوض النيل:

تساعد دراسة السكان في دول حوض النيل من حيث الحجم والخصائص والتوزيع المكاني في تحديد وتفسير مستوى الدخل للأفراد والأسر، وتحليل وتفسير درجة تأثير الدخل على الخصوبة سلبًا وإيجابًا.

١- تطور حجم ومعدل النمو السنوي للسكان بدول حوض النيل: يضم حوض نهر النيل إحدى عشرة دولة بمساحة تبلغ حوالى ٨.٩ مليون كم٢ بنسبة ٢٩.٦% من إجمالي مساحة قارة أفريقيا، ويعيش في هذه المنطقة نحو ٥٤٩ مليون نسمه بنسبة ٤١.٠% من إجمالي سكان قارة أفريقيا عام ٢٠٢٠م بعد أن كان ٤٢٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠م، وبنسبة ٤٠.٤% من إجمالي سكان قارة أفريقيا عام ٢٠١٠م، بنسبة زيادة ٣٠.٩%، وهو ما توضحه بيانات الجدول (١)، والشكل (١)، ولم يشهد معدل النمو السنوي للسكان بهذه الفترة قفزات نوعية للمعدل، واتسم بالثبات النسبي ما بين بداية الفترة ونهايتها، سواء بدول الحوض أو على مستوى القارة، وإن اتسم بالارتفاع النسبي بدول الحوض عما هو عليه بقارة أفريقيا.

جدول (١) تطور عدد السكان ومعدلات النمو
في دول حوض النيل بالفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م

البيان	السكان بالألف نسمة	% من إجمالي سكان أفريقيا	معدل النمو السنوي للسكان بدول الحوض	معدل النمو السنوي للسكان بأفريقيا
٢٠١٠	419709	٤٠.٤	٢.٧	٢.٥٥
٢٠١٥	481599	٤٠.٧	٢.٨	٢.٦١
٢٠٢٠	549538	٤١.٠	٢.٧	٢.٥٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: بيانات الأمم المتحدة:

United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects 2022:
https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/(Accessed 1/3/2022)

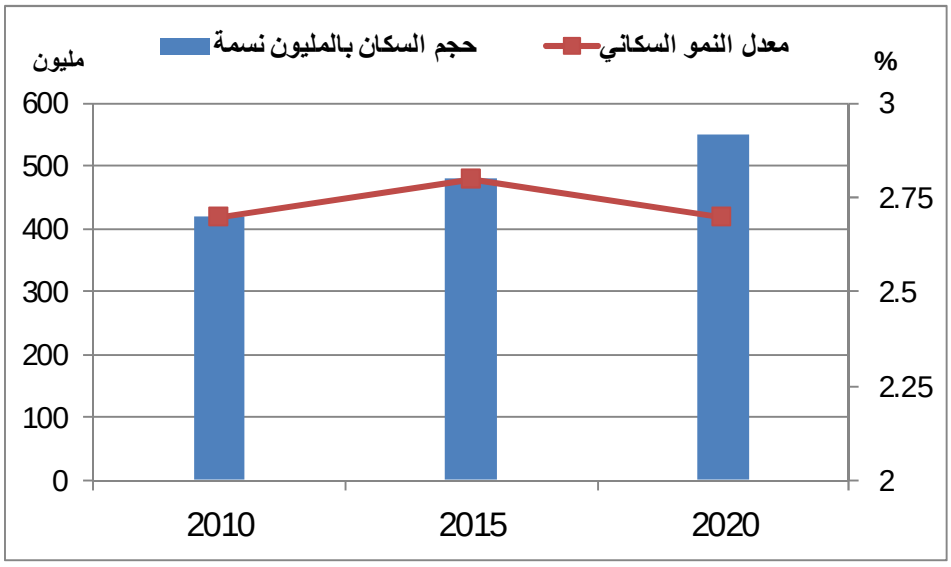

شكل (١) تطور معدلات النمو السنوي للسكان في دول حوض النيل بالفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠م.

٢- **التوزيع المكاني للسكان بدول حوض النيل:** يتأثر توزيع السكان بعوامل متعددة ومتنوعة منها الطبيعي، ومنها البشري، حيث تضم العوامل الطبيعية: المناخ (درجة الحرارة والأمطار)، والموارد الطبيعة، والتضاريس، والتربة، والمساحة، أما العوامل البشرية فتنقسم إلى: الحرفة، واتجاهات النمو السكاني، والمواصلات، والحروب، والمشكلات السياسية، وتوطين السكان، والعوامل الاجتماعية والسياسية، وضغط السكان على الأرض، ودرجة التحضر، وبدراسة الجدول (٢) والشكل (٢) تعد دولة أثيوبيا أكبر دول الحوض؛ حيث يقطنها ١١٥مليون نسمة بنسبة ٢٠.٩% من إجمالي عدد السكان في دول الحوض.

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي للسكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م. (بالمليون نسمة)

البيان	بروندي	الكونغو	مصر	اريتريا	اثيوبيا	كينيا	رواندا	السودان	ج. السودان	تنزانيا	اوغندا	الجملة
العدد	١١.٩	٨٩.٦	١٠٢.٣	٣.٥	١١٥.٠	٥٣.٨	١٣.٠	٤٣.٨	١١.٢	٥٩.٧	٤٥.٧	٥٤٩.٥
%	٢.٢	١٦.٣	١٨.٦	٠.٦	٢٠.٩	٩.٨	٢.٤	٨.٠	٢.٠	١٠.٩	٨.٣	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات الأمم المتحدة:

United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects 2022:

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/(Accessed 1/٣/2022)

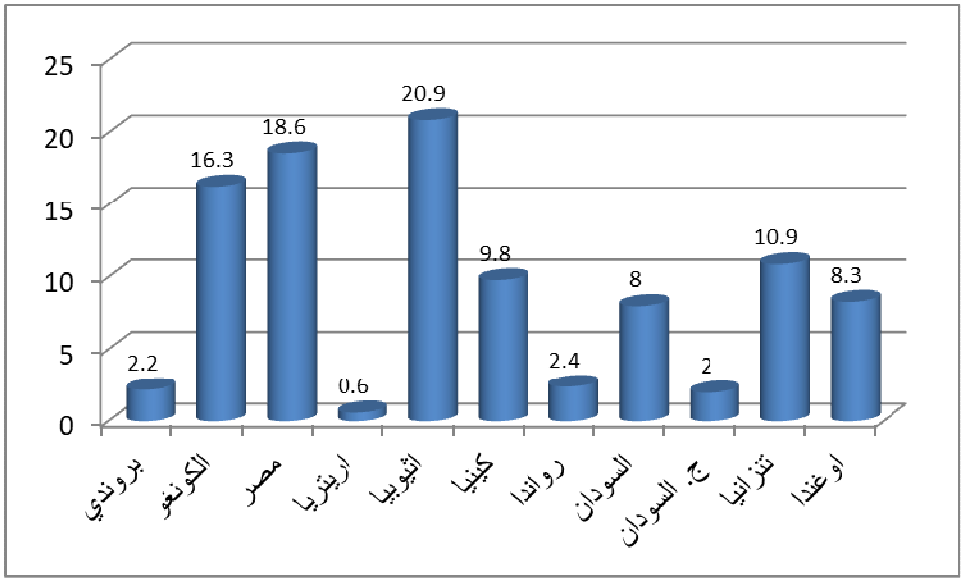

شكل (٢) التوزيع النسبي للسكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

تليها مصر بنسبة ١٨.٦%، ثم الكنغو الديمقراطية بنسبة ١٦.٣%، وتنزانيا بنسبة ١٠.٩%، وكينيا بنسبة ٩.٨%، وأوغندا بنسبة ٨.٣%، والسودان بنسبة ٨%، ورواندا بنسبة ٢.٤%، وبروندي بنسبة ٢.٢%، وجنوب السودان بنسبة ٢%، وبالمرتبة الحادية عشرة والأخيرة تأتى أريتريا بنسبة ٠.٦% من إجمالي عدد السكان بدول الحوض.

ويعد عامل المياه هو العامل الرئيس المحدد لتوزيع السكان بدول حوض النيل، ففي الشمال بمصر والسودان يتمركز السكان حول النهر في واديه، وخاصة في مصر التي يتركز فيها أكثر من ٩٩% من إجمالي عدد السكان في الوادي والدلتا، في حين يتحكم المطر في توزيع السكان في دول المنابع، وتوجد أعلى كثافة سكانية بهذه الدول في هضبة البحيرات الإستوائية، والمرتفعات الإثيوبية، حيث يتركزون في أثيوبيا فوق الهضاب المرتفعة أكثر من سهولها المنخفضة ؛ حيث يؤدي الارتفاع إلي خفض درجة الحرارة، وكذلك لخصوبة التربة ووفرة المياه.

ومن دراسة بيانات الجدول (٢) والشكل (٣) يمكن تقسيم دول حوض النيل من حيث الحجم إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى: دول كبيرة الحجم السكاني : وتضم الدول التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ مليون نسمة، وظهرت هذه الفئة في مصر بشمال الحوض، وأثيوبيا بشرق الحوض، بإجمالي ٢١٧.٣ مليون نسمة بنسبة ٣٩.٥% من إجمالي عدد السكان في دول حوض النيل.

الفئة الثانية: دول متوسطة الحجم : وتتوزع في نطاق مكاني متصل بجنوب الحوض بدول كينيا، تنزانيا، الكونغو، بإجمالي ٢٠٣.١ مليون نسمة بنسبة ٣٧% من إجمالي عدد السكان في دول حوض النيل.

الفئة الثالثة: دول صغيرة الحجم: تنتشر الدول المعبرة عن هذه الفئة في نطاق جغرافي متصل من شرق و وسط الحوض إلى جنوبه بدول السودان، وجنوب السودان، وأوغندا، ورواندا، و بروندي، بالإضافة الي أريتريا في شرق الحوض، بإجمالي ١٢٩.١ مليون نسمة بنسبة ٢٣.٥% من إجمالي عدد السكان في دول حوض النيل.

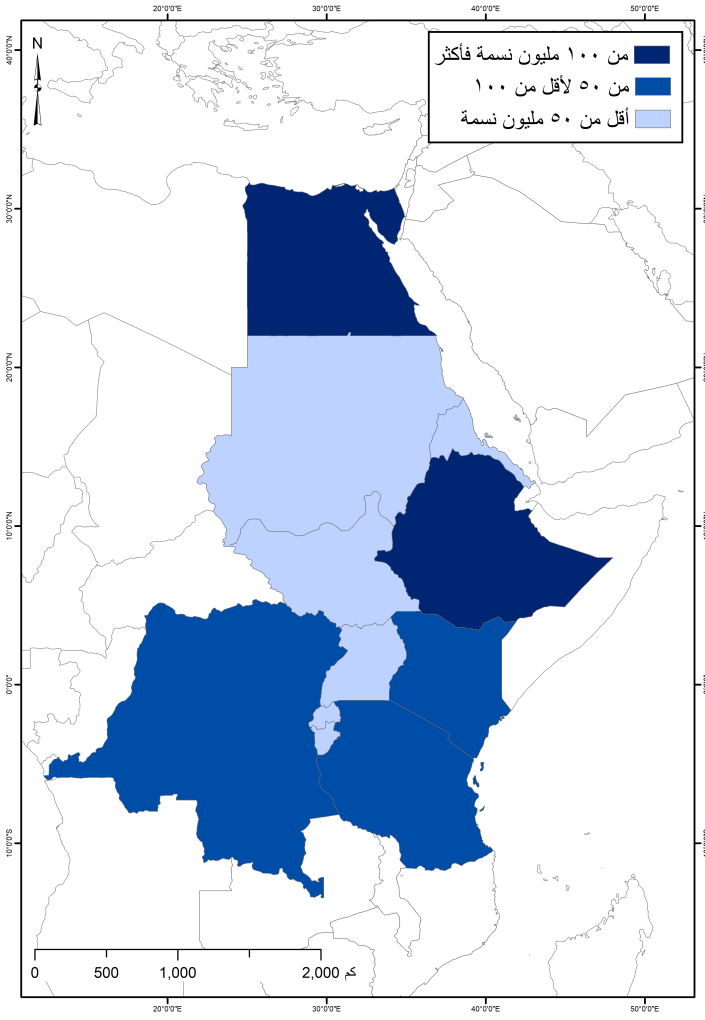

شكل (٣) حجم السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

٣- النمو السكاني بدول حوض النيل: يمثل النمو السكاني تحديًا مهمًا للبشرية، وخاصة لشعوب العالم النامي، التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية وتوفير الغذاء لسكانها، ويعد النمو السكاني المرتفع في دول حوض النيل ذات الموارد الاقتصادية غير المستغلة استغلالاً مناسبًا أهم المشكلات التي تعوق التنمية (عامر، م.،إ.، ٢٠١٤، ص٢٠٩).

وتتحكم في معدلات النمو السكاني بدول الحوض عديد من العوامل منها ما هو اقتصادي وسياسي مثل: الفقر، والبطالة، والحروب الأهلية، وارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة وانخفاض معدلات الوفيات، ومنها ما هو اجتماعي وثقافي مثل: الأمية، وانخفاض فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والدين، والثقافة والتقاليد، ويوضح الجدول (٣) والشكل (٤) معدل النمو السنوي للسكان بدول الحوض بالفترة ٢٠١٥/٢٠٢٠، ومنه يتبين أن:

جدول(٣) معدلات النمو السنوي للسكان في دول حوض النيل بالفترة ٢٠١٥/٢٠٢٠م، وسنوات التضاعف.

البيان	بروندي	الكونغو	مصر	اريتريا	اثيوبيا	كينيا	رواندا	السودان	ج.السودان	تنزانيا	اوغندا	الحوض	أفريقيا	العالم
معدل النمو	٣.١٥	٣.٢٢	٢.٠٣	١.١٨	٢.٦٢	٢.٣٢	٢.٦١	٢.٣٩	٠.٨٧	٢.٩٧	٣.٥٩	٢.٧	٢.٥٤	١.٠٩
سنوات التضاعف	٢٢.٢	٢١.٧	٣٤.٥	٥٩.٣	٢٦.٧	٣٠.٢	٢٩.٣	٢٩.٣	٨٠.٥	٢٣.٦	١٩.٥	٢٥.٩	٢٧.٦	٦٤.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات الأمم المتحدة:

United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects 2022: https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/(Accessed 1/4/2022)

- توماس كين ت. وآرثر هوبت (١٩٨٠) دليل السكان، مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الأمريكية، ص٦٧.

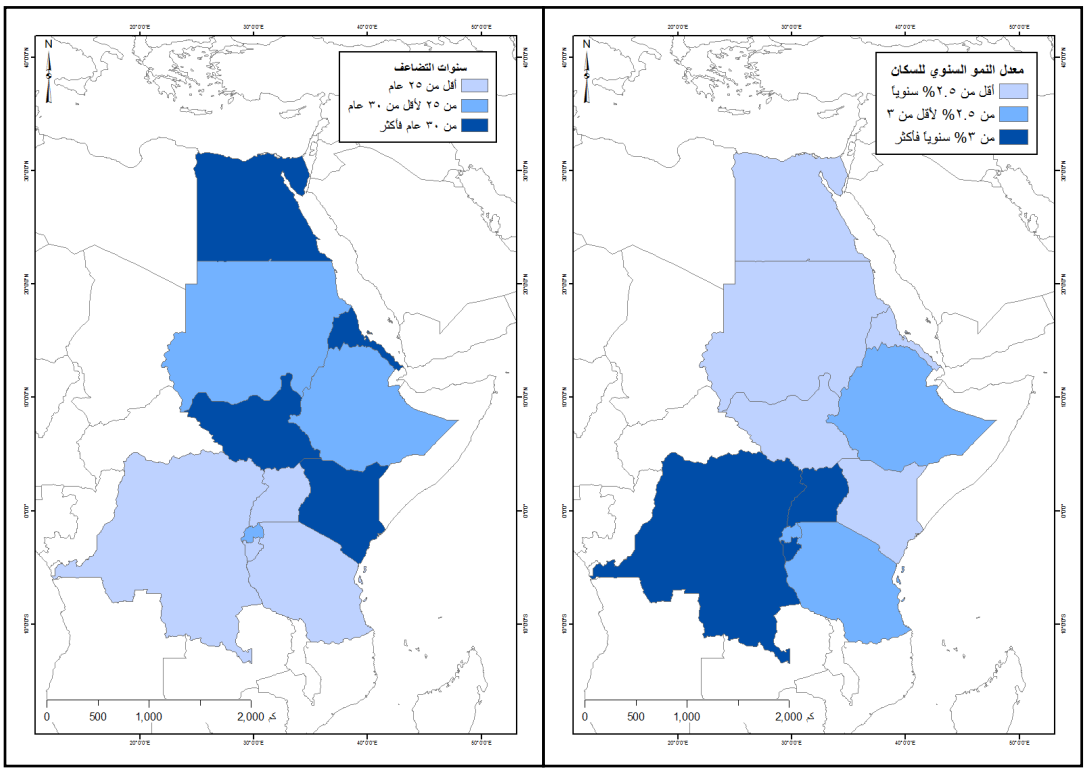

شكل (٤) معدلات النمو السنوي للسكان في دول حوض النيل بالفترة ٢٠١٥/٢٠٢٠م، وسنوات التضاعف.

- معدل النمو السنوي للسكان (٢.٧%) يتسم بالارتفاع الطفيف عن المعدل بأفريقيا، وبالارتفاع الكبير عن المعدل بالعالم، وحققت دولتي تنزانيا، وأوغندا معدل نمو سنوي أعلى من متوسط معدل النمو في دول الحوض، في حين تميز المعدل بجنوب السودان بالانخفاض بشكل واضح (٠.٨٧)، ربما تعطي انطباعات غير ذات دلالة بأن الوضع السكاني هناك جيد ويسير وفق برامج مخططة ومنتظمة أسفرت عن هذه النتيجة، إلا أن الواقع يوضح أن السبب في ذلك هو الحرب الأهلية، وانعدام الأمن الذي يستتبعه عمليات القتل الجماعي المرتبطة بها؛ مما يهدد بقاءهم، كذلك أسهمت الحرب الأهلية بشكل غير مباشر في تعميق الفقر ومنع الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.
- كذلك من دراسة بيانات الجدول (٣) والشكل (٤) يمكن تقسيم دول الحوض تبعًا لمعدلات النمو السنوي للسكان إلى الفئات التالية:

- أقل من ٢.٥% سنويًا: ويسكن هذه الفئة 214.7 مليون نسمة، بنسبة ٣٩.١% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م ، وتتوزع في نطاق متصل من الشمال إلى الجنوب يضم دول مصر، والسودان، وجنوب السودان، وكينيا، بالإضافة إلى أريتريا في شرق الحوض.
- من ٢.٥% لأقل من ٣% سنوياً: وتمثلت في أثيوبيا بشرق الإقليم، إضافة إلى تنزانيا ورواندا بالجنوب، بجملة سكان قدره ١٨٧.٧ مليون نسمة، بنسبة ٣٤.١% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.
- من ٣% سنويًا فأكثر: يسكن هذه الفئة ١٤٧.٢مليون نسمة بنسبة ٢٦.٨% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م، ويضم نطاق جغرافي متصل بوسط وجنوب دول الحوض شمل دول أوغندا، وبورندي، والكونغو.

ويرجع ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان في هذه الفئة إلى ارتفاع معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، حيث سجل معدل المواليد في أوغندا ٣٦.٧ في الألف مقابل ٦.٢ في الألف وفيات، والكونغو (٤٠.١ في الألف للمواليد مقابل ٩.١ في الألف للوفيات)، وبروندي (٣٧.٨ في الألف للمواليد مقابل ٧.٦ في الألف للوفيات)[١].

ويعكس معدل النمو السنوي المرتفع حجم التحديات التي تنتظر دول حوض النيل جميعها، وخاصة دول أوغندا والكنغو وبروندي وتنزانيا، التي سيتضاعف عدد السكان بها قبل ربع قرن من الآن، وأثيوبيا ورواندا والسودان التي سيتضاعف عدد السكان بها في أقل من ٣٠ عام من الآن، وما يترتب على ذلك من احتياج هذه الدول للاستثمار في مجال الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية لسد احتياجات هذه الكتلة البشرية من متطلبات التنمية.

(1) The World Bank, Data:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN(Accessed 17/7/2022)
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN(Accessed 17/7/2022)

٤- العوامل المؤثرة في معدل النمو السكاني:

العوامل الاقتصادية والسياسية:

- **الفقر:** إن العلاقة بين الفقر ومعدل النمو السكاني هي في حقيقة الأمر علاقة تأثير وتأثر، لدرجة يصعب فيها استخلاص علاقة مباشرة فيما بينهما، بل ويصعب في كثير من الأحيان إثبات ما إذا كان النمو السكاني هو السبب في الفقر أم أن الفقر هو السبب في النمو السكاني.

جدول (٤) السكان تحت خط الفقر الوطني بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

البيان	بروندي	الكونغو	مصر	اثيوبيا	كينيا	رواندا	السودان	ج.السودان	تنزانيا	اوغندا
خط الفقر الوطني	٦٤.٩	٦٣.٩	٣٢.٥	٢٣.٥	٣٦.١	٣٨.٢	٤٦.٥	٨٢.٣	٢٦.٤	٢٠.٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

- The World Bank, Data:
https://data.albankaldawli.org/country (Accessed 1/4/2022)
- United Nations Development Programme
- Human Development Reports
https://hdr.undp.org/en/countries (Accessed 1/4/2022)
- Jāhāna, S. (2016). ***Human development report 2016: human development for everyone*****. United Nations Publications.Table 6 P.218 :219**

- ففي بعض الأحيان يكون الارتفاع في معدل النمو السكاني سببًا كافيًا لارتفاع نسبة الفقراء بالمجتمع، وفى أحيان أخرى يكون الفقر دافعًا ومبررًا لارتفاع معدل النمو السكاني بأي مجتمع؛ حيث يتبين أن للفقر دورًا واضحًا في تفسير النمو السكاني، فهو المسؤول عن الكثير من الولادات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، وبسببه أيضًا ترغب الأسر الفقيرة في دخول الأطفال إلى سوق العمل؛ للمساهمة في الدخل العائلي للأسرة، وأملاً في تعويض ما يفقدونه من أطفال رضع بسبب الفقر، إضافة إلى تدني الخدمات الصحية، وقلة الوعى التي تنعكس على عدم إلمام العائلات الفقيرة بمتطلبات تنظيم الأسرة؛ مما ينتج عنه في النهاية معدلات نمو سكاني مرتفعة تؤدى إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، وتدنى مستوى الدخل الفردي، وتصبح مانعًا لتخفيض عدد الفقراء بأي مجتمع **(المغازي، أ. ف. إ ، ٢٠١٣، ص ١٣).**

وبدراسة بيانات الجدول (٤) والشكل (٥) يتبين الارتباط القوى بين معدلات نمو السكان وقيمة خط الفقر الوطني المرتفع وخاصة بدول السودان، وجنوب السودان، وبروندي، والكونغو الديمقراطية.

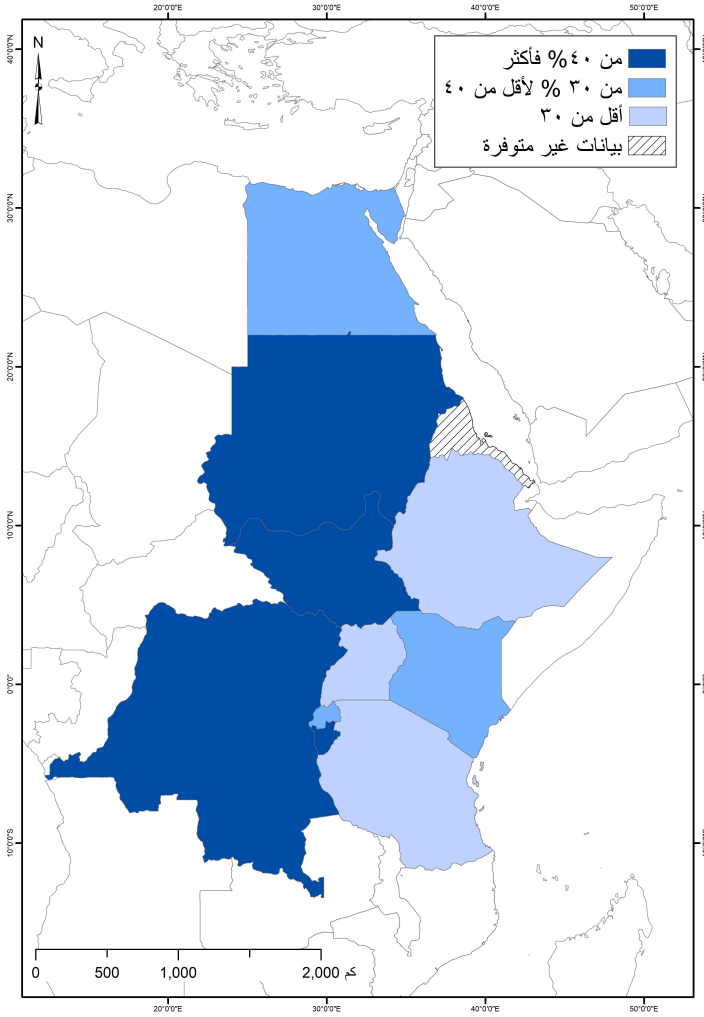

شكل (٥) السكان تحت خط الفقر الوطني بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

- **البطالة:** تعد البطالة والتقاليد الثقافية التي تشجع المرأة على البقاء في المنزل من العوامل التي تسهم في النمو السكاني المرتفع بطرق مختلفة، بما في ذلك إتاحة وقت الفراغ للأنشطة الجنسية، كما تؤدي البطالة أيضًا إلى استمرار الفقر مما يؤدي إلى نمو السكان، وهو ما يتضح من دراسة بيانات جدول (٥) وشكل (٦) في دول الحوض وخاصة مصر والسودان، غير أن معدلات البطالة في رواندا وإلى حد ما تنزانيا لا يظهر للبطالة بهما أثر واضح على نمو السكان.

جدول (٥) نسبة البطالة بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

البيان	بروندي	الكونغو	مصر	اريتريا	اثيوبيا	كينيا	رواندا	السودان	ج.السودان	تنزانيا	اوغندا
البطالة	١.٨	٥.٤	٩.٣	٨.٠	٣.٧	٥.٧	١.٦	١٩.٨	١٣.٩	٢.٦	٢.٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

- The World Bank, Data: https://data.albankaldawli.org/country (Accessed 1/4/2022)

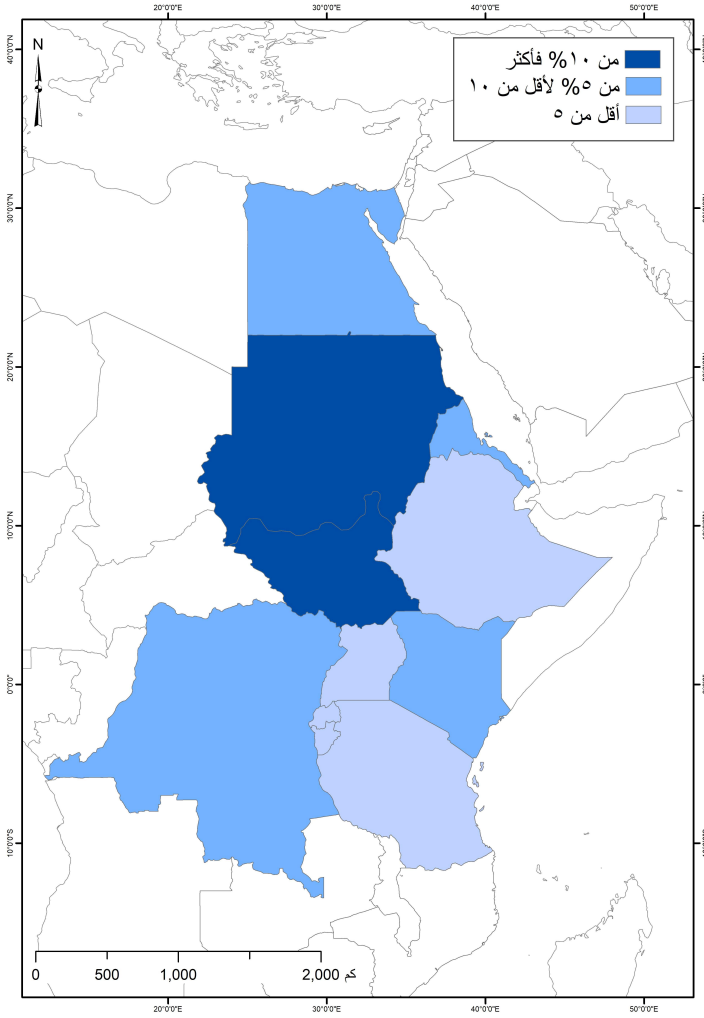

شكل (٦) نسبة البطالة بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

وبدراسة بيانات الجدول (٥) والشكل (٦) يظهر أثر معدلات نمو السكان علي نسبة البطالة المرتفعة وخاصة بدولتي السودان، وجنوب السودان.

- **الحرب الأهلية:** إن الحرب الأهلية، وانعدام الأمن، يستتبعها عمليات القتل الجماعي المرتبطة بها مما يهدد بقاءهم، ويؤدي إلى حرص السكان على تعويض النقص السكاني عن طريق زيادة معدل النمو السكاني، كذلك تسهم الحرب الأهلية بشكل غير مباشر في النمو السكاني عن طريق تعميق الفقر ومنع الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، ولعل خير مثال على ذلك ما يدور حاليًا في دولة جنوب السودان، وأثيوبيا.
- **ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة وانخفاض معدلات الوفيات:** عملت التحسينات الأخيرة في الصحة العامة ومستويات المعيشة إلى زيادات في معدلات المواليد وانخفاض في وفيات الأمهات، والأطفال، وكبار السن.

العوامل الاجتماعية والثقافية:

- **الأمية:** بدراسة بيانات الجدول (٦) وشكل (٧) يتبين أن للأمية أثرًا واضحًا في ارتفاع معدلات الإنجاب عند المرأة، وهناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم والخصوبة، حيث إن الفتيات غير المتعلمات يميلن إلى الزواج في سن مبكرة بكثير عن الفتيات المتعلمات، وعادة ما يكن قليلات المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة، وبالتالي عدم التحكم في حياتهن الإنجابية، ويظهر ذلك بوضوح بدول جنوب السودان، وأثيوبيا، والسودان.

جدول (٦) نسبة الامية ١٥ سنة فأكثر بدول حوض النيل عام ٢٠١٧م.

البيان	بروندي	الكونغو	مصر	اريتريا	اثيوبيا	كينيا	رواندا	السودان	ج.السودان	تنزانيا	اوغندا
الأمية ١٥ سنة فأكثر	١٤.٥	٢٢.٨	٢٤.٢	٢٦.١	٥١	٢٢	٢٨.٨	٤١.٤	٦٨	١٩.٦	٢٦.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات الأمم المتحدة:

- **United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects 2022:**

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/(Accessed 15/5/2022)

- **The UNESCO Institute for Statistics (UIS):**

http://data.uis.unesco.org/(Accessed 15/5/2022)

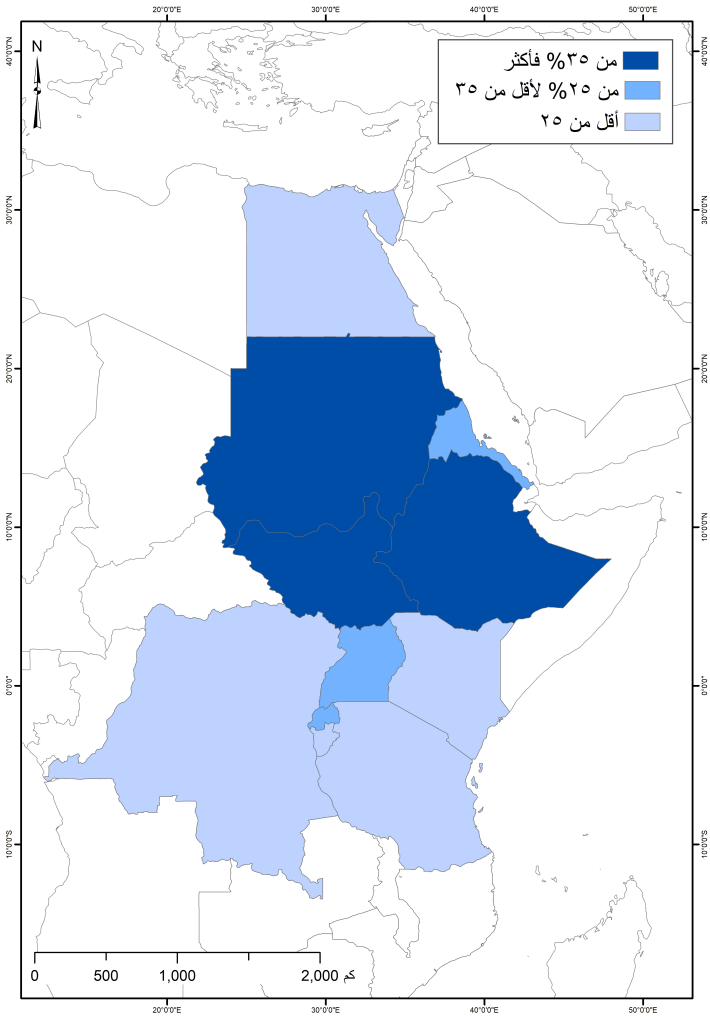

شكل (٧) نسبة الامية ١٥ سنة فأكثر بدول حوض النيل عام ٢٠١٧م.

وبدراسة بيانات الجدول (٦) والشكل (٧) يتضح أثر معدلات نمو السكان على نسبة الأمية المرتفعة وخاصة بدول السودان، جنوب السودان، و أثيوبيا.

- **انخفاض فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية:** هناك مستويات عالية من الطلب غير الملبى على وسائل منع الحمل داخل دول حوض النيل بسبب انخفاض فرص الحصول على هذه الخدمات، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، والمخاوف من الآثار الجانبية، والشكوك حول فعالية هذه الوسائل؛ مما يؤدى إلى عدم المباعدة بين الولادات.
- **تمكين المرأة:** يسهم تمكين المرأة ومشاركتها في دخل الأسرة على تحديد وتنفيذ رغبتها في عدد مرات الحمل وفترات المباعدة بين الولادات، وهو ما لا يتوافر في معظم دول

حوض النيل، وتوضحه بيانات الجدول (٧)، حيث تعانى المرأة من عدم المساواة بينها وبين الرجل في عديد من مؤشرات التنمية ما ينعكس على كثير من مناحي الحياة، ومنها الحالة الإنجابية للمرأة.

جدول (٧) مؤشر عدم المساواة بين الجنسين بدول حوض النيل في عام ٢٠١٩م.

البيان	رواندا	مصر	بروندى	أثيوبيا	كينيا	اوغندا	السودان	تنزانيا	الكونغو	اريتريا	ج. السودان
قيمة المؤشر	٠.٤٠٢	٠.٤٤٩	٠.٥٠٤	٠.٥١٧	٠.٥١٨	٠.٥٣٥	٠.٥٤٥	٠.٥٥٦	٠.٦١٧	–	–
الترتيب	٩٢	١٠٨	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٣١	١٣٨	١٤٠	١٥٠	–	–

Source:
- United Nations Development Programme
- Human Development Reports
Table 5: Gender Inequality Index:
http://hdr.undp.org/en/composite/GII/(Accessed1/4/2022)
https://hdr.undp.org/en/content/download-data(Accessed1/4/2022)

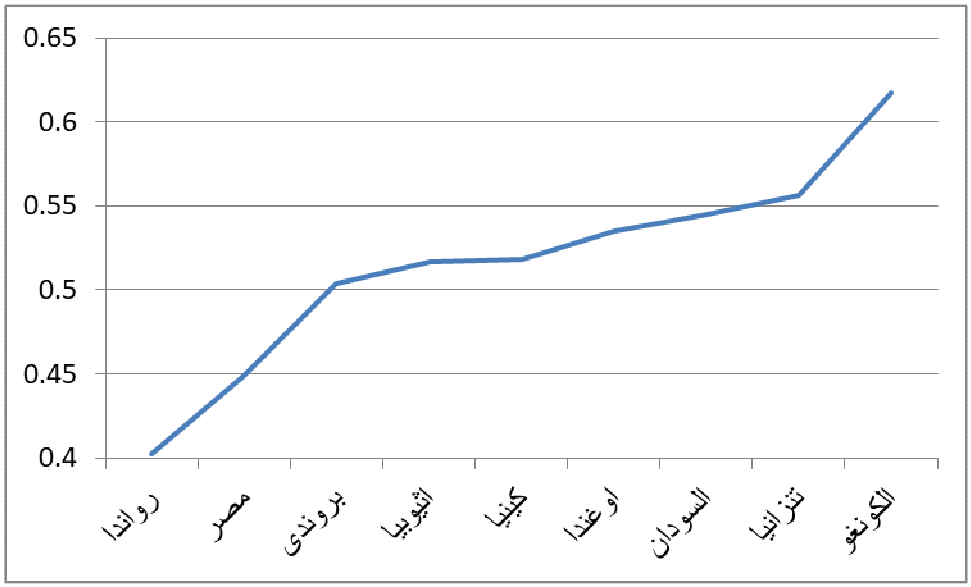

شكل (٨) مؤشر عدم المساواة بين الجنسين بدول حوض النيل في عام ٢٠١٩م.

وبدراسة بيانات الجدول (٧) والشكل (٨) يظهر أثر معدلات نمو السكان وقيمة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، وخاصة بدول: أوغندا، والسودان، وتنزانيا، والكونغو.

- **الدين:** تدعو معظم الأديان إلى عدم الاتصال الجنسي خارج إطار الزواج الرسمي؛ مما يترتب عليه انخفاض جزئي لمعدل الخصوبة، غير أن بعض الديانات قد تحرم تحديد النسل؛ مما يؤدى إلى زيادة الخصوبة بشكل كبير في بعض المجتمعات في حوض النيل الذي يدين ٦٤.٦% من سكانه بالدين المسيحي كما بالجدول (٨).

جدول (٨) توزيع الحالة الدينية في دول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

البيان	المسلمون	المسيحيون	أخري
بروندي	٢.٨	٩١.٥	٥.٧
اريتريا	٣٦.٦	٦٢.٩	٠.٥
اثيوبيا	٣٤.٦	٦٢.٨	٢.٦
كينيا	٩.٧	٨٤.٨	٥.٥
رواندا	١.٨	٩٣.٤	٤.٨
اوغندا	١١.٥	٨٦.٧	١.٨
تنزانيا	٣٥.٢	٦١.٤	٣.٤
الكونغو	١.٥	٩٥.٨	٢.٧
مصر	٩٤.٩	٥.١	٠
السودان	٩٠.٧	٥.٤	٣.٩
جنوب السودان	٦.٢	٦٠.٥	٣٣.٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

Pew Research Center, Pew-Templeton, Global Religious Futures Project: http://www.globalreligiousfutures.org/countries (Accessed 1/4/2022)

- **الثقافة والتقاليد:** لا تزال العديد من الأسر الريفية تنظر إلى الأسرة كبيرة العدد كمصدر للقوة والثروة والأمن، إضافة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي في العديد من المناطق الريفية التي لا تزال تقليدية تمامًا، وتتميز بعمالة بشرية مكثفة؛ مما يتطلب المزيد من القوى العاملة من أجل زيادة الإنتاج، والتي تؤدي إلى الزيادة في عدد السكان عبر الزواج المبكر وتعدد الزوجات.

*** نتائج التحليل التجميعي للمؤشرات المؤثرة في معدل النمو السنوي للسكان بدول حوض النيل:** تم إجراء تصنيف ثلاثي، يصنف القيم المختلفة للمؤشرات المدرجة لكل دولة لثلاثة تصنيفات رئيسة (قوي – متوسط – ضعيف)، وذلك حسب طبيعة كل مؤشر والقيم التي سجلها في كل دولة، باستخدام التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج التحليل الاحصائي SPSS، ومن دراسة بيانات الجدول (٩) والشكلين (٩) ، (١٠) يمكن تقسيم دول حوض النيل إلى الفئات التالية:

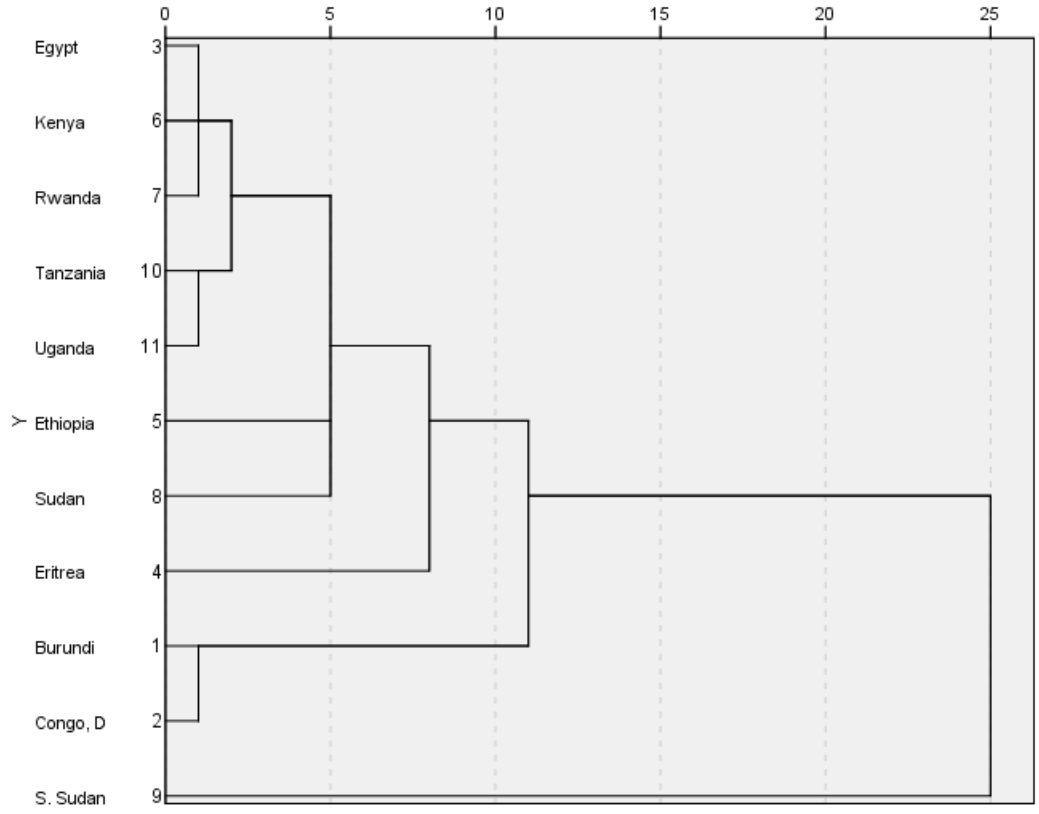

شكل (٩) التنظيم العنقودي للعلاقة بين معدل النمو السنوي للسكان بدول حوض النيل والعوامل المؤثرة فيه بالفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠م.

المصدر: مخرجات التحليل العنقودي Cluster analysis باستخدام متوسط الارتباط (بين المجموعات) برنامج SPSS

جدول (٩) التحليل التجميعي للمؤشرات المؤثرة في معدل النمو السنوي للسكان بحوض النيل.

البيان	مستوى التأثير	الدول
المجموعة الأولى	قوي	بروندي – الكونغو – اوغندا
المجموعة الثانية	متوسط	مصر – اريتريا – اثيوبيا – كينيا – رواندا – السودان – تنزانيا.
المجموعة الثالثة	ضعيف	جنوب السودان.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل العنقودي Cluster analysis في برنامج SPSS

– قوي: تستحوذ هذه الفئة على ١٤٧.٢ مليون نسمة، بنسبة ٢٦.٨% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠، وتنتشر في نطاق مكاني متصل بجنوب وغرب حوض النيل بدول اوغندا، الكونغو، وبروندي.

– متوسط: توزعت هذه الفئة علي شكل نطاق متصل من أقصي شمال الحوض الى أقصي جنوبه بدول؛ مصر، السودان، اريتريا، اثيوبيا، كينيا، تنزانيا، ورواندا، بجملة سكان قدرة ٣٩١.٢ مليون نسمة، بنسبة ٧١.٢% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

– ضعيف: وقد عبرت عن هذه الفئة دولة واحدة وهى جنوب السودان، التي يسكنها ١١.٢ مليون نسمة بنسبة ٢% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

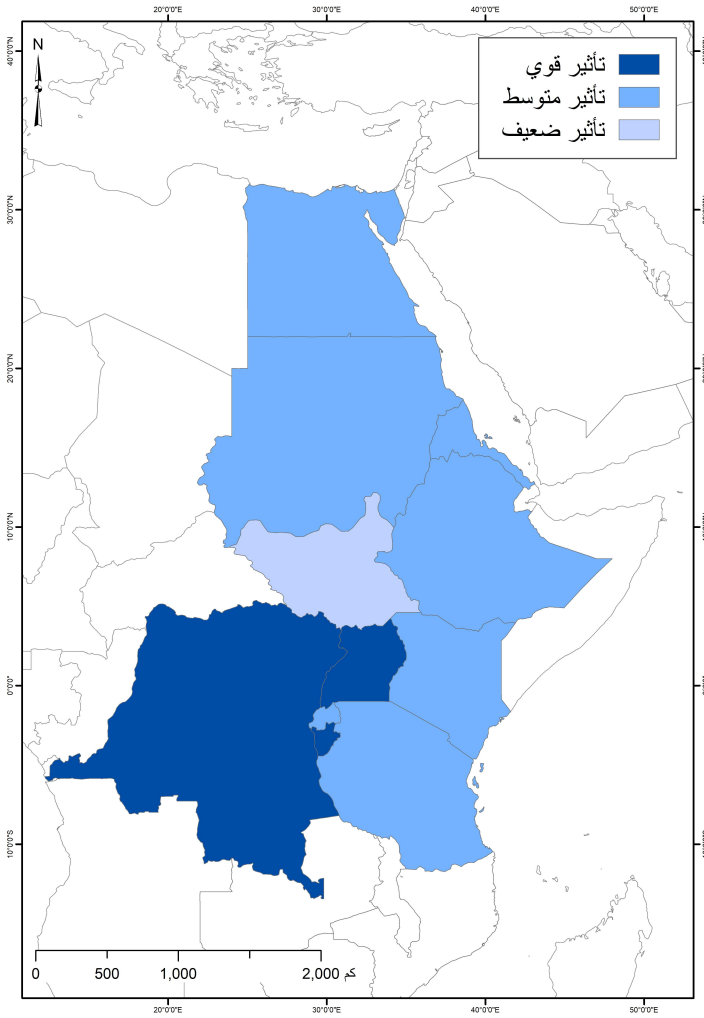

شكل (١٠) التحليل التجميعي للمؤشرات المؤثرة في معدل النمو السنوي للسكان بحوض النيل.

ثانيًا: مستويات الادخار بدول حوض النيل:

تؤدى زيادة السكان إلى زيادة في الاستهلاك، وزيادة في الإنتاج، وزيادة في استخدام الموارد، كذلك تطرح الزيادة السكانية آثارًا سلبية اقتصادية وغير اقتصادية، حيث تؤدي إلى تأخر وجود حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال الادخار الأسري والقومي والذي يتوجه نحو الاستثمار، ومن ثم زيادة الدخل الفردي والقومي، وهذا سيؤدي إلى تخفيض احتمال أي تحسن في مستوى المعيشة للأجيال الحالية، وقد يؤدي إلى انتقال الفقر إلى الأجيال القادمة في الدول النامية.

وبدراسة بيانات الجدول (١٠) والشكل (١١) يتبين ما يلى:

- اتجاه متوسط نسبة الادخار نحو الارتفاع التدريجي ما بين بداية الفترة ونهايتها بدول حوض النيل وكذلك بالعالم.

جدول (١٠) تطور متوسط نسبة الادخار من إجمالي الدخل القومي في دول حوض النيل والعالم بالفترة ٢٠١٠/٢٠٢٠م.

العام	دول الحوض	العالم
٢٠١٠	١٦.١	٢٤.٧
٢٠١١	١٧.٤	٢٥.٧
٢٠١٢	١٦.٤	٢٦.١
٢٠١٣	١٧.٣	٢٦.٠
٢٠١٤	١٨.٣	٢٦.٤
٢٠١٥	١٧.٠	٢٦.٤
٢٠١٦	١٩.٨	٢٦.٠
٢٠١٧	٢١.٦	٢٦.٧
٢٠١٨	٢٠.٦	٢٧.١
٢٠١٩	٢٣.١	٢٧.٠
٢٠٢٠	٢٣.٣	٢٦.٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات البنك الدولي:

- The World Bank, Data ,Indicator: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.GN.ZS(Accessed14/6/2022)

- اتسمت نسبة الادخار بدول حوض النيل بالانخفاض مقارنة بنسبة الادخار العالمي، وذلك من بداية الفترة وحتى نهايتها، وهو ما يعد أمرًا طبيعيًا وذلك نظرًا للعلاقة العكسية التي تربط بين الادخار والنمو السكاني المتسارع بمعظم دول حوض النيل بسبب التخفيض الإجباري للادخار والاستثمار الذي يحدث بسبب وجود أعباء الإعالة المتزايدة للسكان، حيث كلما زاد السكان زادت الأعباء على المستوي العائلي والقومي ومن ثم ينخفض الادخار، وتدنى خصائص رأس المال البشري، ومن ثم ينخفض الاستثمار،

وانخفاض الإنتاجية، ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع التنمية، ما يترتب عليه انخفاض مستويات المعيشة والفقر(صالح، ل. ي.، ٢٠١٢، ص٩٤).

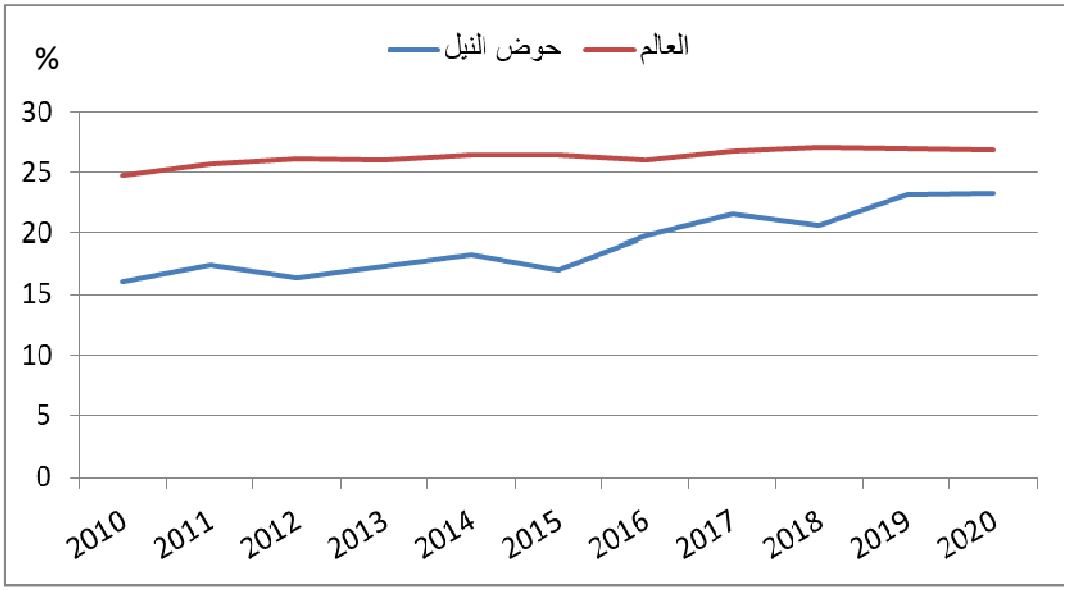

شكل (١١) تطور متوسط نسبة الادخار من إجمالي الدخل القومي في دول حوض النيل والعالم بالفترة ٢٠١٠/٢٠٢٠م.

- **وعلى مستوى دول حوض النيل**، وبدراسة بيانات الجدول (١١) والشكل (١٢) يتبين ارتفاع نسبة الادخار من إجمالي الدخل القومي عن متوسط النسبة بدول الحوض عام ٢٠٢٠ في دول: تنزانيا، والسودان، وأثيوبيا، والكونغو، وأوغندا، في حين انخفض عن المتوسط بدول: بروندي، وجنوب السودان، ومصر، ورواندا، وكينيا، و أريتريا.

جدول (١١) نسبة الادخار من إجمالي الدخل القومي في دول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

بروندي	الكونغو	مصر	اريتريا	اثيوبيا	كينيا	رواندا	السودان	ج. السودان	تنزانيا	اوغندا	المتوسط
٥.٥	٢٣.٠	١١.٥	١٥.٨	٢٧.٤	١٤.١	١٢.٢	٣٢.٤	٧.٠	٣٤.٢	٢٢.٦	٢١.٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات البنك الدولي:

- The World Bank, Data ,Indicator: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.GN.ZS(Accessed14/6/2022)

وكان من جراء تواضع معدل الادخار بهذه الدول تراخى حركة الاستثمار وتباطؤ نموها كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي؛ لذا يجب أن تستهدف خطط التنمية العمل على الوصول بمعدلات الادخار بهذه الدول إلى ٢٠% على الأقل (مصطفى، ا. م. ع.، ٢٠٢٠، ص. ١٥٣).

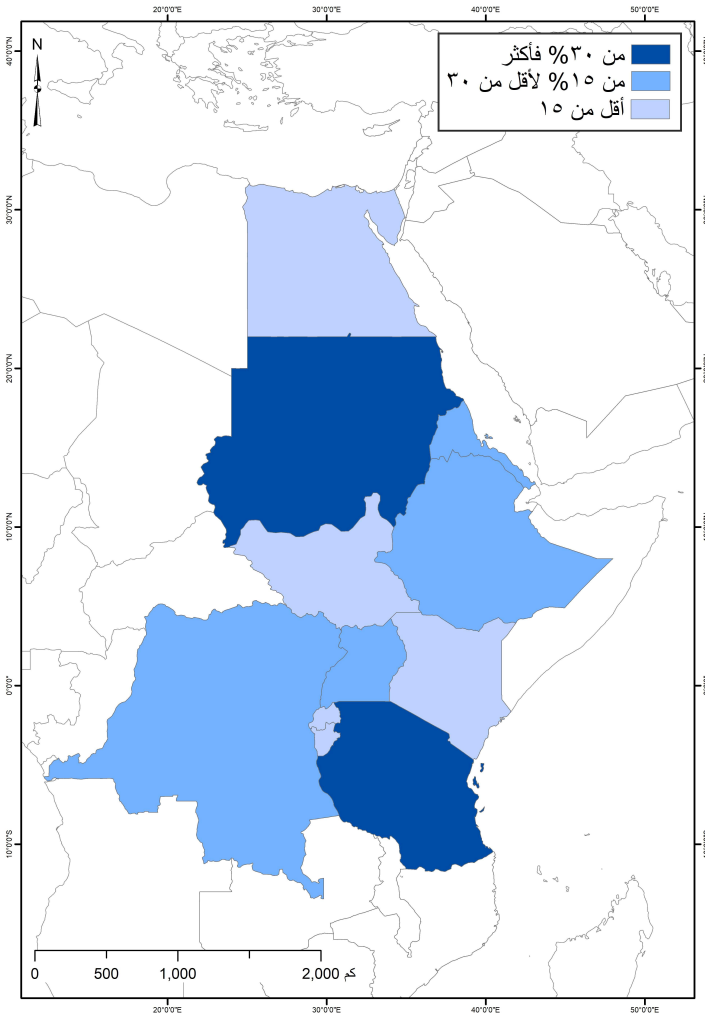

شكل (١٢) توزيع نسبة الادخار من إجمالي الدخل القومي بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.

- كذلك من دراسة بيانات الجدول (١١) والشكل (١٢) يمكن تقسيم دول الحوض تبعًا لنسبة الادخار إلى الفئات التالية:
- أقل من ١٥%: ويسكن هذه الفئة ١٩٢.١ مليون نسمة، بنسبة ٣٤.٩% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م، وتتوزع في نطاقين متصلين بجنوب الحوض، إضافة إلى مصر بشمال دول الحوض، أما النطاق الأول فيضم دولتي جنوب السودان

وكينيا، والنطاق الثاني يضم دولتي رواندا وبروندي، حيث يؤدى النمو السكاني المتزايد إلي انخفاض الادخار والاستثمار، وهو ما يؤدي بالضرورة إلي انخفاض النمو الاقتصادي، إذ تؤثر زيادة السكان علي عملية خلق التراكمات اللازمة لتمويل عملية التنمية، حيث إن زيادة عدد أفراد الأسرة يضعف قدرة الأسرة علي الادخار نتيجة لتوجيه أغلب دخل هذه الأسرة إلي الاستهلاك **(المحجوبي، خالد علي العجيلي، ٢٠١٧، ص ٩٩)**.

- من ١٥% لأقل من ٣٠%: وتمثلت في أثيوبيا وأريتريا بشرق الإقليم، وأوغندا والكونغو بجنوب وجنوب غرب الحوض، بجملة سكان قدره ٢٥٣.٨ مليون نسمة، بنسبة ٤٦.٣% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م.
- من ٣٠% فأكثر: يسكن هذه الفئة ١٠٣.٥ مليون نسمة بنسبة ١٨.٨% من إجمالي عدد السكان بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠م، ويضم دولتي السودان بشرق الحوض، وتنزانيا بجنوب شرق الحوض، وعلى الرغم من العلاقة المستقرة عكسيًا بين معدل النمو السكاني والادخار، إلا أن ذلك لا ينفي وجود استثناء لهذه العلاقة، حيث أظهرت البيانات ارتفاعًا بنسبة الادخار على الرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني، الذي لم يظهر له تأثير على نسبة الادخار، وأن هناك عوامل أخرى هي التي تحدد نسبة الادخار المرتفع بهذه الفئة.

* **محددات الادخار بدول حوض النيل:** بدراسة بيانات الجدول (١٢) التي توضح نتائج التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في الادخار أن هناك ستة عوامل ذات قيم أعلى من ١.١، وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول والتي حققت ٦.٧٣٢ ، وقيمة مرتفعة لنسبة التباين المفسر بلغت ٢١.٧١٦%، وارتبط بهذا العامل عدد ٦ متغيرات، من إجمالي ٢٧ متغير، وأقل قيمة للعامل السادس والذي سجل ٣.٣٠٩، وقيمة ١٠.٦٧٦%، وتبين أيضا أن الجذور الكامنة للعوامل المشتقة تزيد عن الواحد الصحيح، وهو الحد الأدنى أو نقطة التوقف Cut off Point التي يتم على أساسها تحديد العوامل المشتقة، بجودة قياس (KMO and Bartlett's Test) ٠.٥٧٣، وحققت نسبة تباين مفسر في المتغيرات قدره ٩٤.٩٣٥%.

جدول (١٢) التحليل العاملي لأهم العوامل المؤثرة في الادخار في دول حوض النيل.

العناصر	التشبعات					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
% السكان تحت خط الفقر الوطني	٠.٨٩٧					
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكي	٠.٨٤٨					
% السكان تحت خط الفقر مقارنة بخط فقر ١.٩ دولارفي اليوم للفرد	٠.٧٥٩					
% السكان في الأحياء الفقيرة بالمدن	٠.٧٤٧					
% الحوالات الشخصية الواردة من الناتج المحلي الإجمالي	٠.٥٨٦					
الاقتصاد	٠.٥١٥					
% الايرادات الضريبية من الناتج المجلى		٠.٨٨٩				
سعر الفائدة الحقيقي (%)		٠.٨٤٨				
سعر الفائدة على الودائع (%)		٠.٨٤٤				
مؤشر رأس المال البشري		٠.٥٩٦				
مؤشر جيني		٠.٥٤٩				
معدل النمو السنوي للسكان			٠.٨٥٣			
% تكوين رأس المال الثابت بالقطاع الخاص من الناتج المحلي			٠.٨٤٤			
% الإعالة العمرية من السكان في سن العمل			٠.٧٤٤			
تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لسياسات المالية العامة			٠.٧٣٩			
تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لمجموعة الإدارة الاقتصادية			٠.٦٣٧			
الضغوط الديموغرافية			٠.٥٤٠			
الخدمات العامة				٠.٨٠٣		
عدم المساواة الاقتصادية				٠.٧١٩		
% التضخم				٠.٥٣٩		
مظالم جماعية					٠.٨٩٥	
اللاجئون والمشردون داخليا					٠.٧٧٦	
الاستقرار الأمني					٠.٧١٥	
التدخل الخارجي					٠.٦٠٥	
شرعية الدولة وحجم الثقة في مؤسساتها					٠.٥٥٢	
% الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي					٠.٥٠٠	
% التشغيل الى عدد السكان ١٥ سنة فأكثر						٠.٦٩٨

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 10 iterations.

ثالثاً: العلاقة بين النمو السكاني والادخار في دول حوض النيل:

بدراسة بيانات الجدول (١٣) والشكل (١٣) يتضح أن هناك ارتباط عكسي قوى (**0.931 -)[١] بين معدل النمو السكاني السنوي وبين نسبة والادخار بدول حوض النيل بالفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠م.

جدول (١٣) تطور معدل النمو السنوي للسكان ونسبة الادخار

من إجمالي الناتج المحلي بدول حوض النيل بالفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠).

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
معدل النمو السكاني	٢.٧٦	٢.٧٩	٢.٨	٢.٨	٢.٧٩	٢.٧٧	٢.٧٤	٢.٧١	٢.٦٨	٢.٦٤	٢.٧٠
نسبة الادخار	١٥.٥	١٦.٩	١٦	١٦.٧	١٧.٦	١٦.٥	١٩.٣	٢٠.٩	٢٠.١	٢٢.٤	٢١.٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات البنك الدولي:

- The World Bank, Data ,Indicator:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS(Accessed٢٠/6/2022)

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL(Accessed٢٠/6/2022)

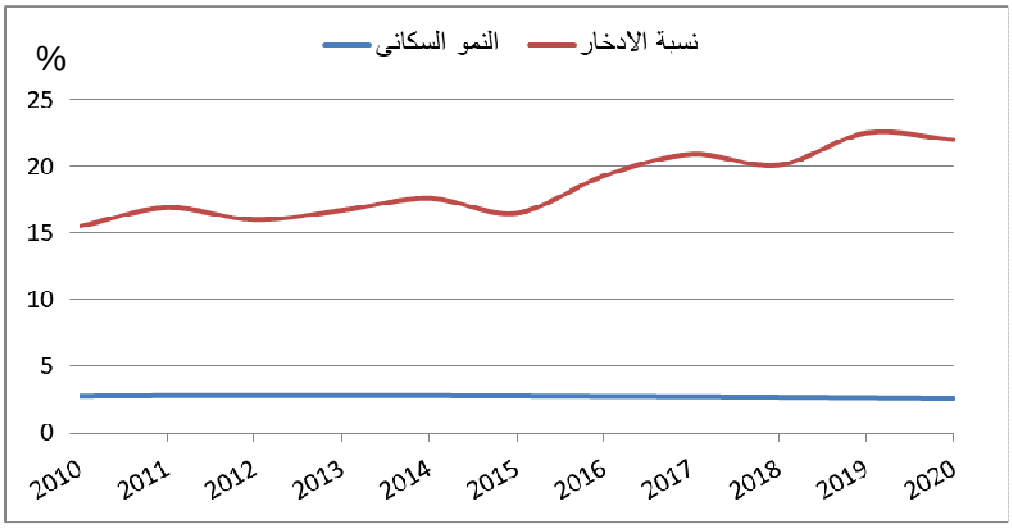

شكل (١٣) تطور معدل النمو السنوي للسكان ونسبة الادخار

من إجمالي الناتج المحلي بدول حوض النيل بالفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠).

(١) مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)

وبدراسة الجدول (١٤) يتضح أن دول حوض النيل ذات الدخل المنخفض (أقل من ٩٩٦ دولار) كما في بروندي يكون نسبة الادخار بها منخفضة، والدول بالشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (من ٩٩٦ إلى ٣٨٩٥ دولار)، كما في دول الكونغو، وأثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا يكون نسبة الادخار لديها في الغالب مرتفعة، كذلك ارتفعت نسبة الادخار في فئة الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل (من ٣٨٩٦ إلى ١٢٠٥٥ دولار)، كما في السودان، وهو ما يدلل على العلاقة الطردية ما بين الدخل و الادخار.

جدول (١٤) توزيع نسبة الادخار ومعدل النمو السنوي للسكان

حسب مستويات الدخل بدول حوض النيل عام ٢٠٢٠

البيان	دول منخفضة الدخل		الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل		الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل	
	معدل النمو السنوي للسكان	% نسبة الادخار	معدل النمو السنوي للسكان	% نسبة الادخار	معدل النمو السنوي للسكان	% نسبة الادخار
بروندي	٣.١٥	٥.٥				
الكونغو			٣.٢٢	٢٣		
مصر					٢.٠٣	١١.٥
اريتريا			١.١٨	١٥.٨		
اثيوبيا			٢.٦٢	٢٧.٤		
كينيا					٢.٣٢	١٤.١
رواندا			٢.٦١	١٢.٢		
السودان					٢.٣٩	٣٢.٤
جنوب السودان			٠.٨٧	٧		
تنزانيا			٢.٩٧	٣٤.٢		
اوغندا			٣.٥٩	٢٢.٦		
متوسط دول الحوض			٢.٧	٢١.٩		

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول ٩ & جدول ١٣ & التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل: ٢٠١٨-٢٠١٩، فريق بيانات البنك الدولي.

https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-country-classifications-income-level-2018-2019(Accessed 22/6/2022)

- ومن دراسة بيانات الجدول (١٥) والشكل (١٤) يتضح أن هناك عدة اتجاهات متباينة أظهرتها الدراسة في العلاقة بين معدل النمو السنوي للسكان والادخار، الأول يؤكد وجود علاقة ارتباط عكسي بين الاثنين وهي الصورة التوزيعية بدول: كينيا، والكونغو، ورواندا، وأريتريا، ومصر، وبروندي، والثاني يوضح وجود علاقة ارتباط طردي بين معدل النمو والادخار وذلك بدول: جنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وأثيوبيا، وفى تنزانيا أظهرت البيانات أن معدل النمو السنوي للسكان ليس له تأثير على نسبة الادخار، وأن هناك عوامل أخري هي التي تحدد نسبة الادخار بتنزانيا.

جدول (١٥) معاملات الارتباط المكاني بين معدل النمو السنوي للسكان والادخار في دول حوض النيل في الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٠م

البيان	معامل الارتباط	درجة الترابط
بروندي	-0.129	ارتباط عكسي ضعيف
الكونغو	-0.511	ارتباط عكسي متوسط
مصر	-0.326	ارتباط عكسي ضعيف
اريتريا	-0.429	ارتباط عكسي ضعيف
اثيوبيا	0.332	ارتباط طردي ضعيف
كينيا	-0.891**	ارتباط عكسي قوى
رواندا	-0.451	ارتباط عكسي ضعيف
السودان	0.694*	ارتباط طردي متوسط
جنوب السودان	0.869 *	ارتباط طردي قوي
تنزانيا	-0.007	لا يوجد ارتباط
اوغندا	0.455	ارتباط طردي ضعيف
حوض النيل	0.931 -**	ارتباط عكسي قوى
العالم	-0.692*	ارتباط عكسي متوسط

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً علي مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.
Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)

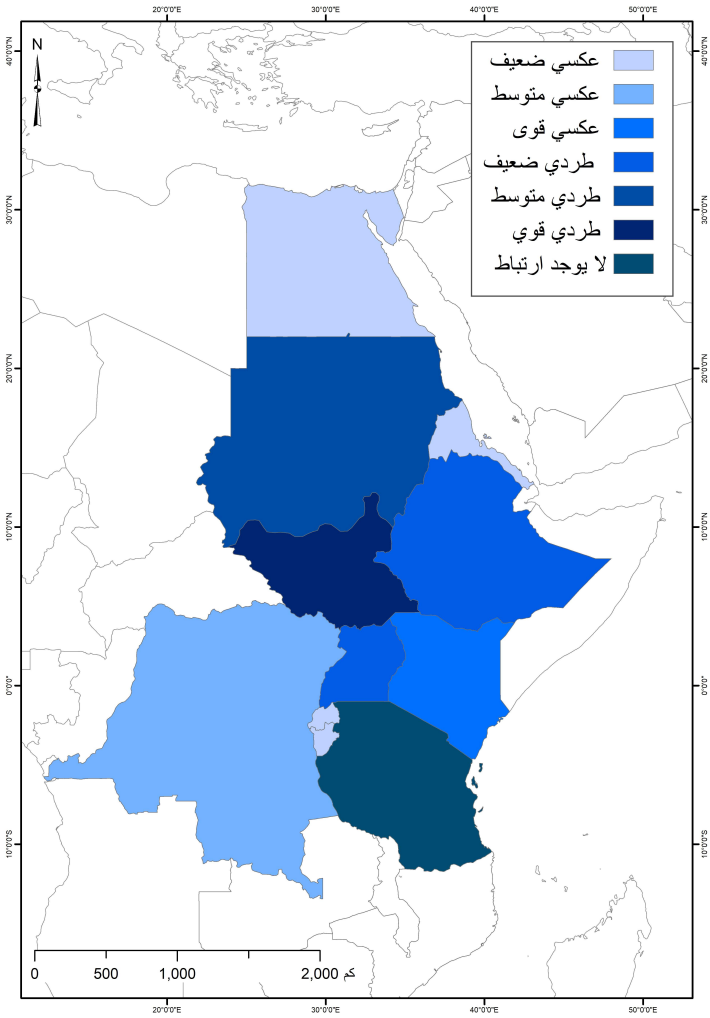

شكل (١٤) توزيع معاملات الارتباط المكاني بين معدل النمو السنوي للسكان والادخارفي دول حوض النيل في الفترة ٢٠١٠– ٢٠٢٠م

رابعًا: النتائج والتوصيات:

أ. **النتائج:** تناولت هذه الدراسة التفاعلات بين معدل النمو السنوي السكاني ونسبة الادخار، وأظهرت النتائج أن النمو السنوي السكاني المرتفع له تأثير سلبي على مستوى الادخار في دول حوض النيل، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يعيش في دول حوض النيل نحو ٥٤٩ مليون نسمه بنسبة ٤١.٠% من إجمالي سكان قارة أفريقيا عام ٢٠٢٠م.
- اتسم معدل النمو السكاني بدول حوض النيل بالثبات النسبي بالفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠م، سواء بدول الحوض أو على مستوى القارة، وإن اتسم بالارتفاع النسبي بدول الحوض عما هو عليه بقارة أفريقيا، ويعد عامل المياه هو العامل الرئيس المحدد لتوزيع السكان بدول حوض النيل.
- يعكس معدل النمو السنوي المرتفع حجم التحديات التي تنتظر دول حوض النيل جميعها، وخاصة دول أوغندا والكنغو وبروندي وتنزانيا، التي سيتضاعف عدد السكان بها قبل ربع قرن من الآن.
- تنوعت العوامل المؤثرة في معدل النمو السكاني بدول حوض النيل ما بين العوامل الاقتصادية والسياسية التي شملت الفقر، والبطالة، والحرب الأهلية، وارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة وانخفاض معدلات الوفيات، والعوامل الاجتماعية والثقافية التي ضمت الأمية، وانخفاض فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والدين، والثقافة والتقاليد.
- اتسمت نسبة الادخار بالاتجاه نحو الارتفاع التدريجي بدول حوض النيل، والعالم بالفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠م.
- في محددات الادخار بدول حوض النيل حقق العامل الأول قيمة جذور كامنة ٦.٧٣٢، وقيمة مرتفعة لنسبة التباين المفسر بلغت ٢١.٧١٦%، وارتبط بهذا العامل عدد ٦ متغيرات، من إجمالي ٢٧ متغير، شملت نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكي، نسبة السكان تحت خط الفقر مقارنة بخط فقر ١.٩ دولار في اليوم للفرد، نسبة السكان في الأحياء الفقيرة بالمدن، نسبة الحوالات الشخصية الواردة من الناتج المحلي الإجمالي، والاقتصاد.

- أن دول حوض النيل ذات الدخل المنخفض –كما في بروندي – يكون نسبة الادخار بها منخفضة، والدول بالشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل–كما في دول الكونغو، وأثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا– يكون نسبة الادخار لديها في الغالب مرتفعة، كذلك ارتفعت نسبة الادخار في فئة الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل – كما في السودان– وهو ما يدلل على العلاقة الطردية ما بين الدخل و الادخار.
- أكدت الدراسة وجود ارتباط عكسي قوى (**0.931 -) بين معدل النمو السنوي للسكان وبين نسبة الادخار بدول حوض النيل بالفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠م، إلا أن ذلك لا ينفي وجود استثناء لهذه العلاقة، وأن هناك عدة اتجاهات متباينة أظهرتها الدراسة في العلاقة بين معدل النمو السنوي للسكان والادخار، الأول: يؤكد وجود علاقة ارتباط عكسي بين الاثنين وهي الصورة التوزيعية بدول: كينيا، والكونغو، ورواندا، وأريتريا، ومصر، وبروندي، والثاني: يوضح وجود علاقة ارتباط طردي بين معدل النمو والادخار وذلك بدول: جنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وأثيوبيا، وفى تنزانيا أظهرت البيانات أن معدل النمو السنوي للسكان ليس له تأثير على نسبة الادخار، وأن هناك عوامل أخري هي التي تحدد نسبة الادخار بتنزانيا.

ب. التوصيات:

١– إدراج قضايا السكان في خطط كافة دول حوض النيل، مع توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط.

٢–رسم معالم واضحة لسياسة سكانية تكون أداة لنجاح سياسات التنمية في المستقبل، وتبنى وتفعيل سياسات سكانية واضحة تعمل على الحد من الزيادة السكانية الكبيرة، وخاصة بدول: أوغندا، والكونغو، وبروندي، وأثيوبيا، ورواندا.

٣– مواجهة الضغوط الديمغرافية، وخاصة بدول: الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وأثيوبيا، وأوغندا.

٤– خفض نسبة السكان في الأحياء الفقيرة وخاصة بدول: جنوب السودان، والسودان، والكونغو.

٥– خفض نسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل وخاصة بدول: الكونغو، وأوغندا، وبروندي.

٦- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر، وخاصة بدول: جنوب السودان، وبروندي، والكونغو، والسودان.

٧- خفض معدل البطالة والعمل على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل سنويًا؛ لدعم التنمية المستدامة وزيادة نسبة الادخار، وخاصة بدول : السودان، وجنوب السودان، ومصر، وأريتريا.

٨- السعي إلي تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، وخاصة بدول: جنوب السودان، ورواندا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية.

٩- العمل على حل قضايا اللاجئين والمشردين داخليًا، ونشر السلام في ربوع دول حوض النيل، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، وخاصة بدول : الكونغو، والسودان، وجنوب السودان، وأثيوبيا.

١٠- القضاء على ظاهرة الأمية، وخاصة بدول : جنوب السودان، وأثيوبيا، والسودان.

١١- التوسع في بناء رياض الاطفال؛ لتوفير الفرصة للأمهات للمشاركة في الحياة الاقتصادية وبالتالي ارتفاع نسبة الادخار.

١٢- العمل على تمكين المرأة بما ينعكس بالإيجاب على الحالة الإنجابية للمرأة، وخاصة بدول : أوغندا، والسودان، وتنزانيا، والكونغو.

١٣- التوسع في نشر خدمات الصحة الإنجابية؛ وذلك للمباعدة بين الولادات وخفض معدل المواليد.

١٤- نشر ثقافة الادخار، ودمج هذه الثقافة في برامج التوعية والتدريب، والعمل على الحد من ظاهرة الاستهلاك الترفي في المجتمع، وخاصة بمصر.

١٥- تنمية ودعم القطاع الخاص؛ لتوفير فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل سنويًا؛ لتحسين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي زيادة فرص الادخار، وخاصة بالسودان.

١٦- وضع سياسات اقتصادية تهدف إلي خفض معدلات التضخم؛ مما يساعد على خلق بيئة إيجابية لزيادة المدخرات، وخاصة بدول: السودان، وجنوب السودان، وبروندي.

١٧- ضرورة السيطرة على العوامل الستة بمتغيراتها المتنوعة التي تؤثر بشكل مباشر على الادخار في دول حوض النيل، وخاصة بدول: بروندي، وجنوب السودان، ومصر.

المراجع والمصادر:

أ. المصادر:

١- الأمم المتحدة:

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وديناميات السكان:

Department of Economic and Social Affairs, Population Division, United Nations: World Population Prospects 2022: https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

United Nations Development Programme:
https://hdr.undp.org/en/countries
Table 5: Gender Inequality Index:
/http://hdr.undp.org/en/composite/GII
https://hdr.undp.org/en/content/download-data

٢- معهد اليونسكو للإحصاء (UIS):

The UNESCO Institute for Statistics (UIS):
/- http://data.uis.unesco.org

٣- مركز ابحاث Pew:

Pew Research Center's Religion & Public Life Project :
Pew Research Center, Pew-Templeton, Global Religious Futures Project.
http://www.globalreligiousfutures.org/countries

٤- البنك الدولي: البيانات، المؤشرات:

https://data.albankaldawli.org/country
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.GN.ZS
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.GN.ZS
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-country-classifications-income-level-2018-2019

ب. المراجع العربية:

١- المغازي، احمد فؤاد ابراهيم. (٢٠١٣). الفقر ودورة في تفسير النمو السكاني بمحافظة المنيا دراسة في جغرافية السكان، *المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، المجلد ٢، العدد ٢*، الصفحات ١٣-٣٣.

٢- اللقماني، أمل ردة. (٢٠٢١). مؤشرات تخطيطية لدعم مساهمة المرأة العاملة في نشر ثقافة الادخار دراسة وصفية مطبقة على العاملات بجامعة أم القرى، *مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد ٦٧، العدد١، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة*، الصفحات: ٢٨٠ – ٣١٦.

٣- مصطفى، ايمان محمد عبد اللطيف. (٢٠٢٠). أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ – ٢٠١٨)، *المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤٠، العدد ٢، جامعة الدول العربية، القاهرة*، الصفحات: ١٤١ – ١٦٠.

٤- أمين، بربري محمد. (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، *مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ١٠، المجلد ١، الجزائر*، الصفحات ٢٠٣ – ٢٢٠.

٥- توماس كين ت. وآرثر هوبت. (١٩٨٠). **دليل السكان**، مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- المحجوبي، خالد علي العجيلي. (٢٠١٧). السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية، *مجلة المالية والاسواق، المجلد ٤، العدد ١، الجزائر*، الصفحات ٨٨-١١٢ .

٧- محمود، صلاح الدين فهمي. (١٩٧٧). **دور المتغير السكاني في عملية التنمية المخططة مع الاشارة إلي التجربة المصرية**، المركز الدولي الاسلامي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، القاهرة.

٨- قندوز، فاطمة الزهراء. (٢٠١٩). إشكاليه النمو السكاني و أثرها علي التنمية الاقتصادية، *مجلة الإبداع، المجلد٩، العدد١، جامعة البليدة٢، الجزائر*، الصفحات: ٤٦٩ – ٤٨٣.

٩- ترقو محمد & قورين حاج قويدر. (٢٠١٨). أثر النمو السكاني علي النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، *مجلة دراسات – العدد الاقتصادي، المجلد ٩، العدد ١، الجزائر*، الصفحات: ٢٥٩ – ٢٧٣.

١٠- المتيم، محمود احمد & المخزنجي، أماني صلاح محمود. (٢٠٢٠). أثر الادخار علي النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر). *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، دمياط، المجلد ١، العدد الأول*، الصفحات ١٤٩-١٨٨.

١١- صالح، لورنس يحيي. (٢٠١٢). التكاليف الاقتصادية للانفجار السكاني في الدول النامية – الصين حالة دراسية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد ٣١*، الصفحات: ٨٣ – ١١٤.

١٢- عامر، ماجدة ابراهيم. (٢٠١٤). المشكلات السكانية كمعوق للتنمية الأفريقية، *مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٨٩، العدد ٨٩، القاهرة*، الصفحات: ٢٠٧ – ٣١٥.

ج. المراجع الأجنبية:

1- Abebe, A. (2017). Factors affecting rural household saving (in case of Wolayita Zone Ofa Woreda). *Journal of Poverty, Investment and Development*, *36*.

2- Frączek, B. (2011, September). The factors affecting the level of household savings and their influence on economy development. In *Proceedings of the 8th International Scientific Conference Financial Management of Firms and Financial Institutions Ostrava VŠB-TU Ostrava, Faculty of Economics, Finance Department, Ostrava, Czech Republic* (pp. 6-7).

3- Gatsi, J. G., & Appiah, M. O. (2020). Population growth, income growth and savings in Ghana. *Journal of Economics and Development*.

4- Jāhāna, S. (2016). *Human development report 2016: human development for everyone*. United Nations Publications.

5- Kelley, A. C. (1988). Population pressures, saving, and investment in the third world: Some puzzles. *Economic Development and Cultural Change*, *36*(3), 449-464.

6- Salmeron, A. M., (2018). The demographic cycle of savings and interest rates, Dossier | The Economic Consequences Of Ageing, *CaixaBank Research*, (pp. 35-37).

https://www.caixabankresearch.com/en/economics-markets/activity-growth/demographic-cycle-savings-and-interest-rates(Accessed 1/7/2022)